الأرصاد تحذر من عواصف رعدية قوية على امتداد الساحل بين الأحد والثلاثاء

تحذير برتقالي من أمطار غزيرة وسيول في الأودية المنخفضة

(حرّره/ي المحرّر/ة المكلّف/ة)

أصدرت مديرية الأرصاد الجوية في العاصمة تحذيرا برتقاليا من أمطار غزيرة وعواصف رعدية قوية على امتداد الساحل بين مساء الأحد وصباح الثلاثاء. وتوقعت المديرية تساقط ما بين 60 و90 ملليمترا من الأمطار خلال 24 ساعة، مع احتمال هبوب رياح تتجاوز سرعتها 80 كيلومترا في الساعة. ودعت السلطات المحلية إلى اتخاذ إجراءات وقائية عاجلة، خاصة في المناطق المنخفضة والأودية التي شهدت فيضانات مماثلة في السنوات الماضية.

وأوضح المدير العام للمديرية، السيد كمال بوزيدي، في ندوة صحفية عقدها صباح اليوم بمقر الولاية، أن الكتلة الهوائية المسببة للاضطراب الجوي تتحرك ببطء فوق البحر الأبيض المتوسط، وهو ما يفسر كمية الأمطار الاستثنائية المتوقعة. وقال إن الفرق الميدانية ستكون في حالة استنفار كامل، وإن الرسائل النصية القصيرة ستُرسل إلى جميع المشتركين في شبكات الهاتف النقال المتواجدين في المناطق المعنية.

من جهتها، أعلنت مديرية التربية أن الدراسة ستُعلق يومي الاثنين والثلاثاء في جميع المؤسسات التعليمية الواقعة في المناطق المهددة بالفيضانات، وهي تحديدا بلدية الرمال الشرقية وبلدية عين الصفصاف وبلدية وادي الحجارة. كما قررت مديرية النقل تعليق حركة الحافلات والقطارات المحلية بين الساعة 6 مساء و10 صباح، مع الإبقاء على رحلات الطوارئ والإسعاف.

وفي بلدية الرمال الشرقية، التي تعد الأكثر عرضة للخطر بسبب انخفاض أراضيها، بدأت السلطات المحلية صباح السبت عملية إخلاء وقائية شملت 340 عائلة تقطن بالقرب من مجرى وادي الرمال. وقالت رئيسة البلدية، السيدة فاطمة الزهراء بن عمار، إن مراكز الإيواء جاهزة وتتوفر على الأغطية والمواد الغذائية والأدوية، مضيفة أن «سلامة المواطنين أهم من أي اعتبار آخر، ولا نريد أن نندم على تأخر قرار واحد».

وتأتي هذه التحذيرات بعد أسبوع من الأمطار الغزيرة التي تسببت في أضرار مادية كبيرة في عدة أحياء، حيث جرفت المياه عشرات السيارات وألحقت خسائر بالمحلات التجارية والمنازل الواقعة في المنخفضات. وقدرت لجنة الخبراء التي عاينت الأضرار قيمة الخسائر بأكثر من 12 مليون دينار، مشيرة إلى أن بعض الأحياء فقدت شبكات الكهرباء والماء لأكثر من 48 ساعة.

وفي المقابل، عبر عدد من السكان عن تخوفهم من قدرة السلطات على التعامل مع الوضع، خاصة في ظل ضعف البنية التحتية لتصريف مياه الأمطار في عدد من الأحياء الجديدة. وقال السيد رشيد العمراني، وهو أب لثلاثة أطفال من بلدية الرمال، إن «الوعود كثيرة، لكننا لم نر أي مشروع حقيقي لتوسيع المجاري منذ الفيضانات الماضية، ونحن نعيش الخوف نفسه كل شتاء».

وأكدت مديرية الأشغال العمومية أن مشروعا لتوسيع مجرى وادي الرمال على طول 4.2 كلم قد رُصد له غلاف مالي بقيمة 1.8 مليار دينار، وأن الأشغال ستنطلق في الربيع المقبل وتستغرق 18 شهرا. غير أن نقابة المقاولين المحليين حذرت من أن الآجال المعلنة غير واقعية، مشيرة إلى أن مشاريع مماثلة تأخرت في السابق بسنوات بسبب نقص التمويل وصعوبات نزع الملكية.

مجلس بلدية الرمال الشرقية يصادق على ميزانية 2026 بعجز قدره 3.4 مليون دينار

صادق المجلس البلدي لبلدية الرمال الشرقية، في دورته العادية المنعقدة يوم الثلاثاء 18 نوفمبر الجاري، على مشروع ميزانية البلدية للسنة المالية 2026، بعجز قدره 3.4 مليون دينار. وقد صوت لصالح المشروع 23 عضوا من أصل 33، بينما امتنع 6 أعضاء عن التصويت، وعارضه 4 آخرون. وتأتي هذه الميزانية في سياق مالي صعب تعرفه أغلب الجماعات المحلية، بسبب تراجع الموارد الجبائية وارتفاع تكاليف الخدمات الأساسية.

وقدر رئيس المجلس البلدي، السيد عبد الرحمان بوزيدي، في كلمة له أمام الأعضاء، أن الميزانية الجديدة «لا تعكس ما نريد أن نفعله، بل ما نستطيع أن نحافظ عليه دون أن نغرق أكثر في الديون». وأوضح أن مداخيل البلدية من الرسوم المحلية انخفضت بنسبة 12 في المائة مقارنة بسنة 2024، وأن الدولة لم تف بالتزاماتها المتعلقة بالمساهمة في تمويل مشاريع التجهيز.

وتبلغ النفقات الإجمالية المرصودة في الميزانية 41.6 مليون دينار، موزعة بين نفقات التسيير ونفقات التجهيز. وتستحوذ نفقات التسيير على 58 في المائة من المبلغ الإجمالي، خصص أكثر من نصفها لأجور الموظفين والأعوان. أما نفقات التجهيز، فتشمل برمجة إنجاز 7 كلم من شبكة التطهير، وتهيئة 3 ساحات عمومية، وبناء مركز للإسعاف بحي النخيل الجديد.

في المقابل، عبر عضو المعارضة السيد كمال الزواوي عن رفضه للمشروع، معتبرا أن «الأرقام جميلة على الورق، لكن المواطن لا يرى منها شيئا في الشارع». وانتقد تأخر أشغال تهيئة الطريق الرابطة بين حي النخيل والمنطقة الصناعية، التي تعرف حركة مرور كثيفة للشاحنات، مطالبا بتخصيص اعتماد إضافي لإصلاحها قبل نهاية السنة. وقد رد عليه نائب الرئيس بأن الاعتماد مبرمج في الفصل الثاني من الميزانية.

وتضمنت الميزانية كذلك اعتمادات لدعم الجمعيات المحلية، حيث رفع المبلغ المخصص لها من 450 ألف دينار إلى 600 ألف دينار، مع اشتراط تقديم تقارير مالية وأدبية عن استعمال الدعم. كما خصص مبلغ 250 ألف دينار لتنظيم المهرجان السنوي للتمور، الذي يعرف إقبالا كبيرا من الزوار والمصدرين. وأكد المجلس أن هذا المهرجان يشكل فرصة اقتصادية مهمة للمنطقة.

وتنص المادة 14 من القانون المنظم للجماعات المحلية على أن الميزانية لا تصبح نهائية إلا بعد مصادقة السلطة الوصية عليها، وهي والي الولاية. وقد أحال المجلس الوثيقة على الوالي يوم 20 نوفمبر الجاري، على أن يتم البت في مطابقتها للقانون خلال أجل لا يتجاوز 30 يوما. وفي حال رفض المصادقة، يلتزم المجلس بإعادة دراسة الميزانية وتعديلها خلال 15 يوما.

الأرصاد تحذر من عواصف رعدية قوية على امتداد الساحل بين الأحد والثلاثاء

تحذير برتقالي من أمطار غزيرة وسيول في الأودية المنخفضة

(حرّره/ي المحرّر/ة المكلّف/ة)

أصدرت مديرية الأرصاد الجوية في العاصمة تحذيرا برتقاليا من أمطار غزيرة وعواصف رعدية قوية على امتداد الساحل بين مساء الأحد وصباح الثلاثاء. وتوقعت المديرية تساقط ما بين 60 و90 ملليمترا من الأمطار خلال 24 ساعة، مع احتمال هبوب رياح تتجاوز سرعتها 80 كيلومترا في الساعة. ودعت السلطات المحلية إلى اتخاذ إجراءات وقائية عاجلة، خاصة في المناطق المنخفضة والأودية التي شهدت فيضانات مماثلة في السنوات الماضية.

وأوضح المدير العام للمديرية، السيد كمال بوزيدي، في ندوة صحفية عقدها صباح اليوم بمقر الولاية، أن الكتلة الهوائية المسببة للاضطراب الجوي تتحرك ببطء فوق البحر الأبيض المتوسط، وهو ما يفسر كمية الأمطار الاستثنائية المتوقعة. وقال إن الفرق الميدانية ستكون في حالة استنفار كامل، وإن الرسائل النصية القصيرة ستُرسل إلى جميع المشتركين في شبكات الهاتف النقال المتواجدين في المناطق المعنية.

من جهتها، أعلنت مديرية التربية أن الدراسة ستُعلق يومي الاثنين والثلاثاء في جميع المؤسسات التعليمية الواقعة في المناطق المهددة بالفيضانات، وهي تحديدا بلدية الرمال الشرقية وبلدية عين الصفصاف وبلدية وادي الحجارة. كما قررت مديرية النقل تعليق حركة الحافلات والقطارات المحلية بين الساعة 6 مساء و10 صباح، مع الإبقاء على رحلات الطوارئ والإسعاف.

وفي بلدية الرمال الشرقية، التي تعد الأكثر عرضة للخطر بسبب انخفاض أراضيها، بدأت السلطات المحلية صباح السبت عملية إخلاء وقائية شملت 340 عائلة تقطن بالقرب من مجرى وادي الرمال. وقالت رئيسة البلدية، السيدة فاطمة الزهراء بن عمار، إن مراكز الإيواء جاهزة وتتوفر على الأغطية والمواد الغذائية والأدوية، مضيفة أن «سلامة المواطنين أهم من أي اعتبار آخر، ولا نريد أن نندم على تأخر قرار واحد».

وتأتي هذه التحذيرات بعد أسبوع من الأمطار الغزيرة التي تسببت في أضرار مادية كبيرة في عدة أحياء، حيث جرفت المياه عشرات السيارات وألحقت خسائر بالمحلات التجارية والمنازل الواقعة في المنخفضات. وقدرت لجنة الخبراء التي عاينت الأضرار قيمة الخسائر بأكثر من 12 مليون دينار، مشيرة إلى أن بعض الأحياء فقدت شبكات الكهرباء والماء لأكثر من 48 ساعة.

وفي المقابل، عبر عدد من السكان عن تخوفهم من قدرة السلطات على التعامل مع الوضع، خاصة في ظل ضعف البنية التحتية لتصريف مياه الأمطار في عدد من الأحياء الجديدة. وقال السيد رشيد العمراني، وهو أب لثلاثة أطفال من بلدية الرمال، إن «الوعود كثيرة، لكننا لم نر أي مشروع حقيقي لتوسيع المجاري منذ الفيضانات الماضية، ونحن نعيش الخوف نفسه كل شتاء».

وأكدت مديرية الأشغال العمومية أن مشروعا لتوسيع مجرى وادي الرمال على طول 4.2 كلم قد رُصد له غلاف مالي بقيمة 1.8 مليار دينار، وأن الأشغال ستنطلق في الربيع المقبل وتستغرق 18 شهرا. غير أن نقابة المقاولين المحليين حذرت من أن الآجال المعلنة غير واقعية، مشيرة إلى أن مشاريع مماثلة تأخرت في السابق بسنوات بسبب نقص التمويل وصعوبات نزع الملكية.

مجلس بلدية الرمال الشرقية يصادق على ميزانية 2026 بعجز قدره 3.4 مليون دينار

صادق المجلس البلدي لبلدية الرمال الشرقية، في دورته العادية المنعقدة يوم الثلاثاء 18 نوفمبر الجاري، على مشروع ميزانية البلدية للسنة المالية 2026، بعجز قدره 3.4 مليون دينار. وقد صوت لصالح المشروع 23 عضوا من أصل 33، بينما امتنع 6 أعضاء عن التصويت، وعارضه 4 آخرون. وتأتي هذه الميزانية في سياق مالي صعب تعرفه أغلب الجماعات المحلية، بسبب تراجع الموارد الجبائية وارتفاع تكاليف الخدمات الأساسية.

وقدر رئيس المجلس البلدي، السيد عبد الرحمان بوزيدي، في كلمة له أمام الأعضاء، أن الميزانية الجديدة «لا تعكس ما نريد أن نفعله، بل ما نستطيع أن نحافظ عليه دون أن نغرق أكثر في الديون». وأوضح أن مداخيل البلدية من الرسوم المحلية انخفضت بنسبة 12 في المائة مقارنة بسنة 2024، وأن الدولة لم تف بالتزاماتها المتعلقة بالمساهمة في تمويل مشاريع التجهيز.

وتبلغ النفقات الإجمالية المرصودة في الميزانية 41.6 مليون دينار، موزعة بين نفقات التسيير ونفقات التجهيز. وتستحوذ نفقات التسيير على 58 في المائة من المبلغ الإجمالي، خصص أكثر من نصفها لأجور الموظفين والأعوان. أما نفقات التجهيز، فتشمل برمجة إنجاز 7 كلم من شبكة التطهير، وتهيئة 3 ساحات عمومية، وبناء مركز للإسعاف بحي النخيل الجديد.

في المقابل، عبر عضو المعارضة السيد كمال الزواوي عن رفضه للمشروع، معتبرا أن «الأرقام جميلة على الورق، لكن المواطن لا يرى منها شيئا في الشارع». وانتقد تأخر أشغال تهيئة الطريق الرابطة بين حي النخيل والمنطقة الصناعية، التي تعرف حركة مرور كثيفة للشاحنات، مطالبا بتخصيص اعتماد إضافي لإصلاحها قبل نهاية السنة. وقد رد عليه نائب الرئيس بأن الاعتماد مبرمج في الفصل الثاني من الميزانية.

وتضمنت الميزانية كذلك اعتمادات لدعم الجمعيات المحلية، حيث رفع المبلغ المخصص لها من 450 ألف دينار إلى 600 ألف دينار، مع اشتراط تقديم تقارير مالية وأدبية عن استعمال الدعم. كما خصص مبلغ 250 ألف دينار لتنظيم المهرجان السنوي للتمور، الذي يعرف إقبالا كبيرا من الزوار والمصدرين. وأكد المجلس أن هذا المهرجان يشكل فرصة اقتصادية مهمة للمنطقة.

وتنص المادة 14 من القانون المنظم للجماعات المحلية على أن الميزانية لا تصبح نهائية إلا بعد مصادقة السلطة الوصية عليها، وهي والي الولاية. وقد أحال المجلس الوثيقة على الوالي يوم 20 نوفمبر الجاري، على أن يتم البت في مطابقتها للقانون خلال أجل لا يتجاوز 30 يوما. وفي حال رفض المصادقة، يلتزم المجلس بإعادة دراسة الميزانية وتعديلها خلال 15 يوما